



النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ود.أحمد العوضي ود.نورة المشعان



رئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد عبدالله مترشسا اجتماع الحكومة

أحيط علماً بفحوى الاتصال الهاتفي بين صاحب السمو ورئيس العراق واستقبال سمو ولي العهد لأمين عام الجامعة العربية ووزير الشؤون الخارجية السلوفاكي

مجلس الوزراء: استمرار اعتداءات ميليشيا الحوثي الإرهابية على السعودية واستهداف المطارات والمنشآت الحيوية يستوجب موقفاً دولياً حازماً



د.ريم الفليح والمستشار ناصر السميطة وم.سيد جلال الطبطبائي وعبدالله الطيفي المشاري



د.نادر الجلال وطارق الرومي



د.صبيح المخيزيم والشيخ جراح الجابر ود.طارق الجلامه وعبدالعزیز المروقي

- **الاعتداءات الشنيعة والجبانة لميليشيا الحوثي الإرهابية انتهاك صارخ لسيادة المملكة وخرق فاضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني**
- **تجديد التأكيد على تضامن الكويت المطلق مع السعودية ووقوفها الكامل إلى جانبها في جميع ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها وصون سيادتها**
- **المجلس أحيط علماً بفحوى استقبال رئيس الوزراء لوزير المؤسسات الإيطالية والممثلة العليا للأمن العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار متابعة ملف المفقودين الكويتيين**

المملكة وخرقا فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مشددا على أن التمدد في استهداف المطارات المدنية والمنشآت الحيوية يمثل تصعيدا خطيرا وتهديدا مباشرا لأرواح المدنيين وسلامة الملاحة الجوية، الأمر الذي يستوجب موقفاً دولياً حازماً لوقف هذه الاعتداءات الشنيعة ومحاسبة المسؤولين عنها، مجددا تضامن دولة الكويت المطلق مع المملكة العربية السعودية الشقيقة ووقوفها الكامل إلى جانبها في جميع ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها وصون سيادتها، مؤكداً أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن دولة الكويت وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معرباً عن خالص تعازي دولة الكويت وصداق مواساة للمملكة العربية السعودية الشقيقة قيادة وحكومة وشعباً ولحكومات وشعوب الدول التي ينتمي إليها الضحايا ولأسرهم وذوهم، وبنياتهم للمصابين بالأوجاع، العاجل، من جانب آخر، استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر حول الجهود السياسية والدبلوماسية التي تقوم بها وزارة الخارجية وبغائتها الدبلوماسية في الخارج لمواكبة آخر المستجدات التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية.

ضمن هذا السياق، أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر من وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الجمهورية اليمنية الشقيقة د.أفراح عبدالعزيز الزوبة يوم الأحد الماضي، حيث وجد الجابر خلال الاتصال دعم دولة الكويت للحكومة اليمنية الشرعية ولسيادة الجمهورية اليمنية الشقيقة واستقلالها ووحدة أراضيها، كما جرى خلال الاتصال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها وبحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك إلى جانب مناقشة آخر المستجدات على الساحة الإقليمية.

وأستعرض مجلس الوزراء عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال والتقارير ومحاضر الجلسات الوزارية وقرر الموافقة عليها، كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها ورفع التوصيات المناسبة بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

الملك خالد الدولي في العاصمة الرياض ومطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام ومطار أبها خلال الأيام الماضية، وأسفرت عن وقوع عدد من الوفيات وإصابة العشرات من المدنيين الأبرياء من المسافرين والعاملين بالمطارات من مواطنين سعوديين وجنسيات أخرى مختلفة، فضلاً عن وقوع أضرار مادية في تلك المطارات، مؤكداً أن هذه الاعتداءات الشنيعة والجبانة تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة

الملك خالد الدولي في العاصمة الرياض ومطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام ومطار أبها خلال الأيام الماضية، وأسفرت عن وقوع عدد من الوفيات وإصابة العشرات من المدنيين الأبرياء من المسافرين والعاملين بالمطارات من مواطنين سعوديين وجنسيات أخرى مختلفة، فضلاً عن وقوع أضرار مادية في تلك المطارات، مؤكداً أن هذه الاعتداءات الشنيعة والجبانة تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة

الملك خالد الدولي في العاصمة الرياض ومطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام ومطار أبها خلال الأيام الماضية، وأسفرت عن وقوع عدد من الوفيات وإصابة العشرات من المدنيين الأبرياء من المسافرين والعاملين بالمطارات من مواطنين سعوديين وجنسيات أخرى مختلفة، فضلاً عن وقوع أضرار مادية في تلك المطارات، مؤكداً أن هذه الاعتداءات الشنيعة والجبانة تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة

الملك خالد الدولي في العاصمة الرياض ومطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام ومطار أبها خلال الأيام الماضية، وأسفرت عن وقوع عدد من الوفيات وإصابة العشرات من المدنيين الأبرياء من المسافرين والعاملين بالمطارات من مواطنين سعوديين وجنسيات أخرى مختلفة، فضلاً عن وقوع أضرار مادية في تلك المطارات، مؤكداً أن هذه الاعتداءات الشنيعة والجبانة تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة

بحث الجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس في عملية البحث عن المفقودين الكويتيين ورعاية البلدان الكويتية ومعرفة مصيرهم واستعادة الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني. من جهة أخرى، أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإرهابية والإجرامية التي تشنها ميليشيا الحوثي الرسمية للبلاد الأسبوعية الشقيقة والتي استهدفت مطار

بحث الجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس في عملية البحث عن المفقودين الكويتيين ورعاية البلدان الكويتية ومعرفة مصيرهم واستعادة الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني. من جهة أخرى، أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإرهابية والإجرامية التي تشنها ميليشيا الحوثي الرسمية للبلاد الأسبوعية الشقيقة والتي استهدفت مطار

بحث الجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس في عملية البحث عن المفقودين الكويتيين ورعاية البلدان الكويتية ومعرفة مصيرهم واستعادة الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني. من جهة أخرى، أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإرهابية والإجرامية التي تشنها ميليشيا الحوثي الرسمية للبلاد الأسبوعية الشقيقة والتي استهدفت مطار

بحث الجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس في عملية البحث عن المفقودين الكويتيين ورعاية البلدان الكويتية ومعرفة مصيرهم واستعادة الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني. من جهة أخرى، أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإرهابية والإجرامية التي تشنها ميليشيا الحوثي الرسمية للبلاد الأسبوعية الشقيقة والتي استهدفت مطار

مجلس الوزراء وبحضور وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر للممثلة العليا للأمن العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2792 لعام 2025 الخاص بمتابعة ملف المفقودين الكويتيين ورعاية البلدان الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني. من جهة أخرى، أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإرهابية والإجرامية التي تشنها ميليشيا الحوثي الرسمية للبلاد الأسبوعية الشقيقة والتي استهدفت مطار

مجلس الوزراء وبحضور وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر للممثلة العليا للأمن العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2792 لعام 2025 الخاص بمتابعة ملف المفقودين الكويتيين ورعاية البلدان الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني. من جهة أخرى، أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإرهابية والإجرامية التي تشنها ميليشيا الحوثي الرسمية للبلاد الأسبوعية الشقيقة والتي استهدفت مطار

مجلس الوزراء وبحضور وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر للممثلة العليا للأمن العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2792 لعام 2025 الخاص بمتابعة ملف المفقودين الكويتيين ورعاية البلدان الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني. من جهة أخرى، أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإرهابية والإجرامية التي تشنها ميليشيا الحوثي الرسمية للبلاد الأسبوعية الشقيقة والتي استهدفت مطار

مجلس الوزراء وبحضور وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر للممثلة العليا للأمن العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2792 لعام 2025 الخاص بمتابعة ملف المفقودين الكويتيين ورعاية البلدان الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني. من جهة أخرى، أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإرهابية والإجرامية التي تشنها ميليشيا الحوثي الرسمية للبلاد الأسبوعية الشقيقة والتي استهدفت مطار

بين البلدين الصديقين. وأعرب وزير المؤسسات «صنع في إيطاليا» خلال اللقاء عن خالص شكره لدولة الكويت ممثلة بشركة التترول الكويتية العالمية (Q8) على استجابتها لنداء الحكومة الإيطالية بوضع سقف لأسعار الوقود، مما يعكس اهتمامها البالغ بالأوضاع الاقتصادية ولأسر الإيطالية. كما أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى استقبال سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس

بين البلدين الصديقين. وأعرب وزير المؤسسات «صنع في إيطاليا» خلال اللقاء عن خالص شكره لدولة الكويت ممثلة بشركة التترول الكويتية العالمية (Q8) على استجابتها لنداء الحكومة الإيطالية بوضع سقف لأسعار الوقود، مما يعكس اهتمامها البالغ بالأوضاع الاقتصادية ولأسر الإيطالية. كما أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى استقبال سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس

بين البلدين الصديقين. وأعرب وزير المؤسسات «صنع في إيطاليا» خلال اللقاء عن خالص شكره لدولة الكويت ممثلة بشركة التترول الكويتية العالمية (Q8) على استجابتها لنداء الحكومة الإيطالية بوضع سقف لأسعار الوقود، مما يعكس اهتمامها البالغ بالأوضاع الاقتصادية ولأسر الإيطالية. كما أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى استقبال سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس

بين البلدين الصديقين. وأعرب وزير المؤسسات «صنع في إيطاليا» خلال اللقاء عن خالص شكره لدولة الكويت ممثلة بشركة التترول الكويتية العالمية (Q8) على استجابتها لنداء الحكومة الإيطالية بوضع سقف لأسعار الوقود، مما يعكس اهتمامها البالغ بالأوضاع الاقتصادية ولأسر الإيطالية. كما أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى استقبال سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس

«صنع في إيطاليا» في جمهورية إيطاليا الصديقة أنولفو أورسو والوفد المرافق له، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد الأسبوع الماضي، حيث جرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون بين دولة الكويت والجمهورية الإيطالية الصديقة وسبل تعزيزها وتطويعها لاسيما في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والصناعية ودعم قطاع الأعمال وتشجيع الابتكار بما يخدم المصالح المشتركة

«صنع في إيطاليا» في جمهورية إيطاليا الصديقة أنولفو أورسو والوفد المرافق له، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد الأسبوع الماضي، حيث جرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون بين دولة الكويت والجمهورية الإيطالية الصديقة وسبل تعزيزها وتطويعها لاسيما في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والصناعية ودعم قطاع الأعمال وتشجيع الابتكار بما يخدم المصالح المشتركة

«صنع في إيطاليا» في جمهورية إيطاليا الصديقة أنولفو أورسو والوفد المرافق له، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد الأسبوع الماضي، حيث جرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون بين البلدين الصديقين

«صنع في إيطاليا» في جمهورية إيطاليا الصديقة أنولفو أورسو والوفد المرافق له، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد الأسبوع الماضي، حيث جرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون بين البلدين الصديقين

يخدم مصالحهما المشتركة، إضافة إلى مناقشة مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. من جانب آخر، أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى استقبال سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزير النفط طارق الرومي ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل جابر الأحمد لوزير المؤسسات

يخدم مصالحهما المشتركة، إضافة إلى مناقشة مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. من جانب آخر، أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى استقبال سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزير النفط طارق الرومي ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل جابر الأحمد لوزير المؤسسات

يخدم مصالحهما المشتركة، إضافة إلى مناقشة مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. من جانب آخر، أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى استقبال سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزير النفط طارق الرومي ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل جابر الأحمد لوزير المؤسسات

يخدم مصالحهما المشتركة، إضافة إلى مناقشة مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. من جانب آخر، أحيط مجلس الوزراء علماً بفحوى استقبال سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزير النفط طارق الرومي ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل جابر الأحمد لوزير المؤسسات

كونا: عقد مجلس الوزراء اجتماعه أمس الثلاثاء برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء. وبعد الاجتماع، صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشري بما يلي:

كونا: عقد مجلس الوزراء اجتماعه أمس الثلاثاء برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء. وبعد الاجتماع، صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشري بما يلي:

كونا: عقد مجلس الوزراء اجتماعه أمس الثلاثاء برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء. وبعد الاجتماع، صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشري بما يلي:

كونا: عقد مجلس الوزراء اجتماعه أمس الثلاثاء برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء. وبعد الاجتماع، صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشري بما يلي:

في بيان أمام أعمال اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف

الكويت: تهديد إيران للملاحة الدولية يعطل سلاسل الإمداد ويؤثر على حركة التجارة الدولية

الإنساني واستخدامه أداة في الصراعات، مؤكداً رفضها لاعتداءات الحوثيين في المجال الإنساني أو عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها لاسيما في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية والسودان واليمن. وفي هذا السياق، جدد السفير الهنيء دعم دولة الكويت الثابت لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتقديرها للدور الحيوي الذي تضطلع به في حماية اللاجئين الإنسانيين دون عوائق. وأعرب السفير الهنيء عن قلق دولة الكويت إزاء تسييس العمل

والاستقرار والسلام. وأضاف أن هذه التدايعات لا تقتصر على الخسائر المباشرة بل تهدد أمن الطاقة والتأثير في حركة التجارة الدولية وتعميق الأوضاع الإنسانية الهشة بما يفاقم معاناة الشعوب ويقوض جهود الاستجابة الإنسانية والتنمية. وشدد على أن معالجة الأزمات لا يمكن أن تتحقق من خلال التصعيد أو استخدام القوة وإنما عبر الحوار والجهود الدبلوماسية والعمل نحو حلول مستدامة تكفل الأمن والاستقرار والسلام للشعوب مع احترام

والاستقرار وسيدة الدول وطال الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية والبنية التحتية وتسفر عن سقوط ضحايا وأضرار مادية واقتصادية جسيمة هي انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن قلق دولة الكويت البالغ إزاء تداعيات الهجمات من الناحية الأمنية والاقتصادية والإنسانية التي من شأنها أن تتجاوز حدود المنطقة مطالبا بضرورة تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لخفض التصعيد وحماية المدنيين والتمسك بالحوار والجهود الدبلوماسية سيلا لمعالجة الأزمات وتحقيق الأمن

جنيف -كونا: جدد مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير ناصر الهنيء التأكيد على تضامن البلاد الكامل مع المملكة العربية السعودية في مواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها من ميليشيات الحوثي في انتهاك صارخ للقانون الدولي منددا أيضا بالهجمات الإيرانية الغاشمة على دول المنطقة ومواصالتها تهديد أمن الممرات البحرية وحرية الملاحة الدولية. جاء ذلك في بيان ألقاه السفير الهنيء أمام أعمال اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنعقدة في جنيف

جنيف -كونا: جدد مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير ناصر الهنيء التأكيد على تضامن البلاد الكامل مع المملكة العربية السعودية في مواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها من ميليشيات الحوثي في انتهاك صارخ للقانون الدولي منددا أيضا بالهجمات الإيرانية الغاشمة على دول المنطقة ومواصالتها تهديد أمن الممرات البحرية وحرية الملاحة الدولية. جاء ذلك في بيان ألقاه السفير الهنيء أمام أعمال اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنعقدة في جنيف

يضمن 108 مواد موزعة على 15 فصلاً ويُعد من أوائل القوانين في المنطقة المتضمنة فصلاً عقابياً متكاملاً

صدر مرسوم قانون التحكيم: يؤسس لمنظومة وطنية متكاملة تختصر الزمن وتصون المال العام

وبينت المذكرة أن الفصل 14 من القانون جاء بالعقوبات في المواد من 100 إلى 105 ليكون هذا القانون بذلك من أوائل قوانين التحكيم في المنطقة التي تتضمن فصلاً عقابياً متكاملاً. حيث قام هذا الفصل على أساس واضح قوامه أن الحماية الجزائية إنما تنقرر لصون المنظومة التنظيمية للتحكيم وثقة الجمهور بها وسرية إجراءاتها دون أن تمتد بحال إلى العمل القضائي للمحكم الذي تظل مسأله مدنية خالصة في حالتي الغش والخطأ الجسيم أثناء ما أثبتته التجارب المقارنة من أن تجريم عمل المحكم ينال من مكانة الدولة مقراً للتحكيم واختتم القانون بالفصل 15 الذي تضمن الأحكام الختامية في المواد من 106 إلى 108 حيث عهد إلى الإدارة المختصة بالتحكيم بوزارة العدل بشؤون التحكيم الحر والمؤسسي وناط بها على الإخص إنشاء السجلات الخاصة بالمحكمين والسجلات الخاصة بمراكز التحكيم وما يعهد به إليها القانون وقرارات وزير العدل المنفذة له على أن يصدر بتنظيمها قرار من الوزير يتضمن قواعد وشروط ورسوم القيد في السجلات والنشيط منها وبذلك تكتمل للدولة أدوات الإشراف على المنظومة التحكيمية أشرفاً ونظماً ولا يصادر ويضبط ولا يعطل.

وهو تمييز رتب عليه القانون آثاره في مواضع عدة، كما حدد القانون في إحدى مواده نطاق سريان القانون على قدم معيار مزدوج معياراً إقليمياً يخضع لأحكامه كل تحكيم يكون مقره في دولة الكويت ومعياراً إرادياً يجرى لأطراف تحكيم يجري في الخارج الاتفاق على إخضاعه لأحكامه وذلك كله مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية النافذة في الدولة وبالأحكام الأمرة في القانون فيما عالج إحدى المواد مسألة بالغة الأهمية هي التحكيم في منازعات العقود التي تبرمها جهات الدولة فأقامت نظاماً متدرجاً يوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية المال العام.

وعالج الفصل الرابع من القانون إجراءات التحكيم في المواد من 22 إلى 40، حيث ألزم المادة 22 هيئة التحكيم باحترام مبادئ التقاضي الأساسية ومراجعة النظام العام وإدارة الإجراءات بفاعلية دون إبطاء أو مصاريف غير ضرورية ومعاملة الأطراف على قدم المساواة فيما أطلقت المادة 23 حرية الأطراف في اختيار الإجراءات بما في ذلك الإحالة إلى قواعد أي مركز تحكيم داخل الكويت أو خارجها فإن لم يتفقوا اختارت الهيئة ما تراه مناسباً في إطار أحكام القانون.

الدول في إصدار قوانين تحكيم مستقلة حديثة، وقامت مراكز تحكيم استقطبت النازعات الكبرى وما يرتبط بها من خدمات قانونية ومالية فيما ظل النظام الكويتي محكوماً بنصوص لم تعد تسعف في مواجهة مقتضيات العصر. ونكرت أن بناء القانون المرافق قام على جملة من الأسس ومنها إخضاع التحكيم في العقود التي تبرمها جهات الدولة لضوابط تصون المال العام دون أن تغلق باب التحكيم في وجهها واستحداث نظام محكم الإجراءات الوقتية والتحكيمية بسمي ينسجم مع الاصطلاح الإجرائي الوطني وإخضاع مراكز التحكيم لنظام ترخيص ورقابة تتولاه إدارة مختصة بوزارة العدل تنشأ لديها سجلات للمحكمين والمراكز وضم نظام التحكيم القضائي إلى هذا القانون بعد أن كان مفرداً بتشريع مستقل توحيداً لمرجعية التحكيم في الدولة وموأكية وسائل التقنية الحديثة في سائر إجراءات الخصومة التحكيمية. ووفقاً للمذكرة الإيضاحية، فقد أورد القانون التعاريف اللازمة لانضباط التطبيق، كما ميز بين التحكيم الحر الذي يتولى الأطراف تنظيمه بأنفسهم دون إشراف مؤسسة تحكيمية والتحكيم المؤسسي الذي يعهد بإدارته إلى مراكز التحكيم وفق قواعدها

كونا: صدر مرسوم قانون رقم 120 لسنة 2026 في شأن إصدار قانون التحكيم والذي يؤسس منظومة وطنية متكاملة للتحكيم تختصر الزمن بمواعيد محددة وأوامر ولائية ميسرة وتصون المال العام بضوابط محكمة للتحكيم عقود جهات الدولة وتضمن المحكم حصر مسؤوليته والمستثمر بحصر الطعن وسرعة الحسم وتنظم مؤسسات التحكيم برقابة رشيدة ليكون التحكيم في دولة الكويت قضاءً خاصاً ناجزاً موثقاً ورافداً من روافد نهضتها الاقتصادية.

ونكرت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر، والذي يتضمن 108 مواد موزعة على 15 فصلاً، أن مضي الدولة في تنفيذ توجهاتها التنموية الرامية إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يستلزم بيئة تحكيمية عصرية يطمئن إليها المتعاملون.

وأضافت أن هذا القانون أعد ليكون تشريعاً مستقلاً شاملاً للتحكيم يستلهم أفضل النظم الدولية المستقرة ويحافظ على خصوصية النظام القانوني الكويتي. وبينت أن العقود الأخيرة شهدت تحولات عميقة في نظم التحكيم وتطبيقاته، حيث تتأبعت

وأضافت أن هذا القانون أعد ليكون تشريعاً مستقلاً شاملاً للتحكيم يستلهم أفضل النظم الدولية المستقرة ويحافظ على خصوصية النظام القانوني الكويتي. وبينت أن العقود الأخيرة شهدت تحولات عميقة في نظم التحكيم وتطبيقاته، حيث تتأبعت